استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية

(رؤية نقدية)

د. نبيل حيدري

عندما يتناهى الى سمع الانسان الفلسطيني كلام عن المستقبل، يستوطنه، على الفور، هاجس ان مثل هذا الكلام لا يعنيه، أو أنه، على الاقل، يتعلق بأمور لا حول له فيها ولا قوة. وليس ذلك وقفاً على الانسان الفلسطيني وحده؛ بل ان صانعي القرارات في م.ت.ف. الذين يتابعون ما يجري، عن كثب، هم، كذلك، مفرطون، اجمالاً، في اهتماماتهم بالنواحي السياسية شديدة التماس بالواقع.

وفي خضم هذا التشوش، انقضى عقد كامل، انبرى فيه جيل من الاكاديميين (معظمهم اسرائيلي)، ما فتىء يهرِّب مواقف ايديولوجية، وسياسية، في هيئة «دراسات» مستقبلية، تتسم، في غالبيتها، بقدر كبير من التعقيد الفني أحياناً، والتحليل القائم على التعامل الرياضي مع المعطيات الكميّة وحدها، في معظم الاحيان، من شأنها أن تظهر، في خاتمة المطاف، أن لا مناص أمام الفلسطيني، الا ان ينفض يده من صنع مستقبله، الذي لا سلطان له عليه، ولا دور له في تحديده.

ومهما يكن من شأن «مداخل» استشراف (forecasting) المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، فقد ظهر، بين بدائل أخرى، بديلان متناقضان: الاول، يستبعد فكرة قيام دولة فلسطينية، بأي شكل من الاشكال، على أساس «المقوّمات» و «الحجم»؛ والثاني ، يعتبر فكرة قيام دولة فلسطينية أمراً جوهرياً وأساسياً، في اطار «المشاريع التكاملية». وهكذا يبقى المستقبل الاقتصادي الفلسطيني متروكاً، تماماً، لرحمة الغير، فيما «الاكاديمي» العربي يثير عجزه الرثاء، ويفتقد ارادة المشاركة الفاعلة في صنع ذلك المستقبل.

ومن الطبيعي القول، بادىء ذي بدء، اننا حين نحاول استشراف المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، ندرك، بالقوة، أنه ليس عالماً آخر لا صلة له بقضايانا الراهنة، ليس هرباً من الواقع وملابساته، بحثاً عن «فردوس» مفقود، أو سباحة في «اليوتوبيا»، بل أنه، بالفعل، محصلة ما نقوم به، منذ الآن وحتى ذلك التاريخ. وفي اطار هذه المحددات، فان القرارات التي تتخذ اليوم، ترتهن، في شكل أو في آخر، بالمستقبل. كما ان لتلك القرارات مدلولاتها في خلق صورة المستقبل. والأمر الذي لا مراء فيه، هو أن أسوأ احتمالات المستقبل، هي تلك التي تنتج عن ردة الفعل السلبية من محاولة صنعه.

وتزداد الحاجة الى مزيد من الدراسات المستقبلية لاقتصاد الدولة الفلسطينية، بسبب موقعها